PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Hayat**
DATE:	**31-May-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**250,000**
TITLE :	**Iraqi petroleum sector records USD 5bn annual losses**
PAGE:	**11**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Waleed Khedory**

VANTAGE COMMUNICATIONS

TOTAL COMMITTED TO BETTER ENERGY

PRESS CLIPPING SHEET

خمسة بلايين دولار سنوياً خسائر قطاع النفط العراقي

وليد خدوري *

■ أنجزت وزارة النفط العراقية دراسة نهاية آذار (مـارس) الماضي، عن الأعمال المتسبّبة بالهدر والإهمال وسـوء الإدارة في قطاع النفط، وقدرت الخسـائر بنحـو ١٤,٥ بليون دولار بين ٢٠١١ ونهاية ٢٠١٤، أي السنوات الثلاث الأخيرة لعهد رئيس الوزراء السابق نوري المالكي. وعلّق وزير النفط الحالي، عادل عبد المهدي، على هذه الخسـائر، بالقول: «هذا هو الفسـاد الحقيقي. وهذه هي الخسـائر والهـدر الحقيقي. هذا هو الغياب الحقيقي للتخطيط والإدارة الرشيدة».

واسـتعرض رئيس لجنة الطاقـة في الدورة البرلمانية السـابقة، عدنـان الجنابي، الجوانب الرئيسـة للدراسة في موقع «شبكة الاقتصاديين العراقيين»، فاسـتعرض حجم الأضرار الناجمة عن سـوء الإدارة وانعـدام التخطيط والفسـاد الإداري والإهمـال الجنائي باسـتثناء السـرقة والفسـاد المالي، في مختلف أوجـه الصناعة، مبيناً قيمة الأضرار المالية وغير النقدية.

تبيّـن أن الأضرار الناجمـة عن تأخير تنفيذ خطـة زيـادات الإنتـاج، على رغـم التعاون مع شـركات النفط العالميـة، ألحق خسـائر جمة بالعراق، الذي أضاع على مدى خمس سـنوات، فرصة للاسـتفادة من ارتفاع أسعار النفط إلى نحو ١٠٠ دولار للبرميل، إذ شكل الدخل الضائع للبـلاد نحو ١٠٠ بليـون دولار سـنوياً، «أو ما مجموعه نحو نصف تريليون دولار فقدها العراق بسبب سوء الإدارة وانعدام التخطيط».

ومن الأسـباب التـي أدت إلى تأخـر زيادة الإنتاج، القرار بسحب مشروع حقن الآبار بالمياه للحفاظ على توازن الضغط في مكامن النفط، من شركة «إكسـون» وإناطته بـ «شـركة المشاريع النفطيـة الحكوميـة» التي لم تكـن مؤهلة للقيام بهذا المشـروع الضخم، ما تسـبب في تأخير المشروع أكثر من ثلاث سنوات. والحق التأخير أضـراراً بمكامن النفط فـي الجنوب قد يصعب تعويضها. وأدى التأخر فـي إيقاف حرق الغاز المصاحـب، والعمل الفـوري لمعالجته لتوفيره لإنتاج الكهربـاء والصناعات المحلية، بالإضافة إلى الاسـتغلال الرشيد للغاز في ميزان العرض والطلب المحلي للطاقة، إلى خسـائر تتراوح ما بين ١٥ و٣٠ مليون دولار يومياً. وشكلت «خسائر العـراق من هذا الهدر أكثر من ١٠ بلايين دولار سنوياً، إضافة إلى الأضرار الناجمة عن حرمان العراقيين والاقتصاد العراقي من الكهرباء».

وهناك أيضاً أضرار غير نقدية للاسـتمرار في حرق الغاز، إذ يفيد التقرير بأن «حرق الغاز لا يفقدنـا قيمة الغاز المحروق فقط، بل يسـبب تلوثاً هائلاً في البيئة. وحرق الغاز بهذه الكميات لا يزال يجعل العراق من أكثر بلدان العالم تلويثاً بالغازات المسببة للاحتباس الحراري. وبدلاً من أن يكون استعمال الغاز من عوامل خفض التلوث الناشئ من حرق الوقود الأحفوري، أصبح حرق الغاز وبالاً على العراق والعالم».

وتأخر تشـييد خزانـات النفـط الخام عند مجمعـات التصدير، ما أدى إلى توقّف التصدير عنـد تردّي الأحـوال الجوية، وتوقّـف التحميل عندما لا تكون أي ناقلة موجودة للتحميل بسـبب عـدم انتظام وصـول الناقلات. وفـي الحالين، يجب توافر خزانات تكفي لاستلام الإنتاج لفترة تمتد ما بين عشرة أيام وأسبوعين. وبسبب عدم توافر العدد الكافي من الخزانات، يتوقف الإنتاج ويخسر التصدير نحو ٢٠ مليون دولار يومياً.

ولـم تبـادر الحكومـة إلى تشـييد مصفاة جديـدة للتكرير، على رغـم أن تصاميم مصفاة الوسـط كانت جاهزة، وبقـرب المصفاة مجمع للبتروكيماويات. وكان ممكناً تشييد المصفاة من طريق القطاع الخاص، وفق قانون الاستثمارات، أو من جانـب وزارة النفط نفسـها إذا اقتضى الأمـر. وأدى تأخيـر تشـييد المصافـي إلـى اسـتيراد العراق المنتجات البترولية بقيمة تزيد عن خمسـة بلايين دولار سنوياً. وتمتد الخسائر أيضاً لتشمل فقدان فرص العمل في تشييد هذه المنشآت الصناعية الكبيرة وتشغيلها.

وتمتد الخسـائر الفادحة إلـى قطاع الطاقة عمومـاً، خصوصـاً في مجال الكهربـاء. ووفق دراسة لوكالة الطاقة الدولية والاستشاريين الذين أعدوا دراسـة اسـتراتيجية للطاقة لصالح هيئة المستشارين في مجلس الوزراء، تُقدّر الأضرار الاقتصاديـة المترتبة على نقص إنتاج الكهرباء، بنحو ٤٠ بليون دولار سـنوياً بسـبب عدم توافر الكهرباء لقطاعات مهمة من الاقتصاد العراقي.

وتضيـف الدراسـة أن توفيـر الكهربـاء بالمولـدات الغازية الحديثـة لا يتطلب أكثر من سنتين، لذلك كان ممكناً سد نقص الكهرباء عام ٢٠٠٦ أو بعده بقليل، إما من طريق المال العام أو القطاع الخاص وبمدد زمنية معقولة، و«هذا يعني أن سوء إدارة قطاع الكهرباء تسبّب في خسارة الاقتصـاد العراقي نحو ٣٠٠ بليون دولار خلال السنوات السبع أو الثماني الماضية. وستستمر الخسارة لسنة أو سنتين في أفضل الأحوال».

تعكس هذه الدراسـة بالأرقـام، مدى الدمار الذي لحق بالعراق في جمهورية ٢٠٠٣. فالخسارة ليسـت فقط بمئات البلايين مـن الدولارات التي فقدها العراق بسبب سوء إدارة قطاع النفط خلال سـنوات، بل هي أيضاً نتيجة تخريب مؤسسات الدولة والترهيب والتهجير اللذين مورسـا بحق الكوادر المهنيـة التي أدارت قطاع النفط بكفاءة منذ التأميم. وهذه صورة لمأساة العراق المتمثّلة بفقدانه مدينة تلو أخرى.

* كاتب عراقي مختصّ بشؤون الطاقة